

المقدمة

تعتبر الموازنة العامة للدولة بمثابة خطة مدروسة في ضوء احتياجات وامكانيات الوزارات والاقاليم والمحافظات وفي ضوء القدرة على تعبئة الموارد الممكن تحقيقها لتغطية النفقات العامة. لذا فان هيكل الموازنة ونقسيماتها توضع في اطار تحقيق الاهداف العامة التي تسعى الدولة الى تحقيقها.

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة في امكانية ربط الموازنة العامة للدولة مع الاهداف الكبرى لمعالجة البطالة والطبقات الفقيرة ورفع المستوى المعاشي للفرد وتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع العراقي.

مشكلة الدراسة

تعرضت الدراسة الى اشكاليات هامة كون الموازنة العامة للدولة العامة لم توضع في اطار الاهداف العامة الوطنية على اعتبارها داة تخطيطية، سياسية واجتماعية حيث لا يوجد هنا ربط بين هيكل الموازنة والاهداف المرجوة منها.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان الموازنة العامة للدولة في العراق تعكس مجمل النشاط الاقتصادي.

هدف الدراسة

اعداد موازنة عامة للدولة لتحقيق الاهداف العامة الوطنية وتوجيه الموارد خدمة للاهداف العامة.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية للدراسة تمتد من 2010 – 2021 والتي اصطلح على تسميتها بالموازنة الفدرالية.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على جمع البيانات والمعلومات من وزارة المالية وعرضها في جداول بيانية وتحليلها للوصول للنتائج المرجوة.

هيكل الدراسة

تتضمن الدراسة جانبين النظري والتطبيقي ويتم بحث الجانب النظري في الفصل الاول بعنوان الموازنة العامة تحتوي على ثلاث مباحث، المبحث الاول (مفهوم الموازنة العامة واهم وخصائها) والمبحث الثاني (مراحل اعداد الموازنة العامة) والمبحث الثالث (هيكل الموازنة العامة).
اما الجانب التطبيقي يلخص في الفصل الثاني بعنوان (تحليل الموازنة العراقية) والتي تضمن ثلاث مباحث (تحليل الايرادات العامة)، (تحليل النفقات العامة) و (تحليل الموازنة العامة) بالاستئسل.

الفصل الاول : مفهوم الموازنة العامة ومراحل اعدادها

المبحث الاول: مفهوم وخصائص الموازنة العامة

المبحث الثاني : مراحل اعداد الموازنة العامة

المبحث الثالث : هيكلية الموازنة العام

الفصل الاول : مفهوم الموازنة العامة ومراحل اعدادها

المبحث الأول : مفهوم و خصائص الموازنة العامة

اولاً: مفهوم وتطور الموازنة

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات السياسة المالية التي توازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة والتي تهدف الى تحقيق معدل النمو المطلوب وزيادة لدخل القومي ومن ثم زيادة الإستثمارات والتشغيل فضلاً عن تخفيف مشكلة البطالة في ظل توازنات مالية مستقرة مساندة لتوجهات النمو المستدام(خوشناو،2012:ص11).

وتعرف بانها تقدير تفصيلي لنفقات وايرادات الدولة لفترة قادمة من الزمن ، وهي عادة سنة (شامية ، الخطيب، 1997:ص249).

تعرف الموازنة العامة بانها خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وايراداتها خلال فترة قادمة غالباً سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى اليه السلطة السياسية وبناءً على هذا التعريف فان الموازنة العامة ليست اداة محاسبية لتوضيح النفقات والايرادات العامة للدولة، وانما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة من وسائل الدولة في تحقيق اهدافها. وبهذا يمكن تحديد سماتها كما يأتي (الجنابي، بدون سنة:102).

بالإضافة إلى أن الموازنة تعد برنامجاً سنوياً حكومياً يعبر عن توجهات السلطة العامة للسنة المقبلة وتترجم بصورة رقمية جميع أنشطة الدولة والإصلاحات المحتمل إدخالها، فإذا تضمنت الموازنة مثلاً زيادة في الإعتمادات المخصصة للتربية الوطنية، فإنها تكون قد إستهدفت توسيع التعليم الرسمي وتحسينه، واذا خفضت دولة كبرى إعتمادها العسكري تكون قد قدرت بأن هناك تحسناً سيطر على وضعها الأمني الخارجي (المعارك وشفيق، 2003).

تطور الموازنة العامة:

الأصول التاريخية للموازنة العامة للدولة ترجع إلى عرف تاريخي يتطلب ضرورة الموافقة المسبقة للشعب على كيفية جباية إيرادات الدولة، وكيفية إنفاق ما تم تحصيلها من إيرادات على أوجهه ومجالات وبرامج إنفاقية محددة. وبمعنى أكثر تحديداً فإن هذا العرف التاريخي تضمن ألا تُفرض ضريبة إلا بقانون يوافق عليهم مثلوا الشعب، كما لا تنفق الأموال العامة إلا بعد مناقشتها بواسطة ممثلي الشعب أيضاً.

وفكرة الموازنة العامة كمفهوم علمي حديث ارتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الدولة الحديثة القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية والسلطة القضائية. ولذلك فإن أول ظهور للموازنة العامة بمفهومها الحديث كان في إنجلترا، حيث كان الصراع قائماً بين البرلمان كمثل للشعب والملك (كممثل

للسلطة الحاكمة) والذي كان يسعى دائماً إلى تحرير نفسه من القيود التي يضعها البرلمان وبصفة خاصة تلك القيود التي تتعلق بفرض الضرائب وجبايتها .

وقد ظل الصراع بين البرلمان والملك قائماً حتى عهد الملك شارل الأول حتى استطاع البرلمان الإنجليزي عام 1628 أن يفرض على الملك إعلان وثيقة الحقوق والتي تنص على ضرورة الموافقة المسبقة للبرلمان على فرض أو جباية أي ضريبة مقترحة. وإعلان دستور الحقوق عام 1688، تم توسيع صلاحيات البرلمان في الشؤون المالية، حيث أصبحت رقابته المسبقة تشمل كل إيرادات الدولة بما فيها الإيرادات الخاصة بالتاج الملكي، وكل النفقات العامة المتوقع إنفاقها.

ومع قيام الثورة الفرنسية في فرنسا عام 1789، تم إدخال العديد من التعديلات والتحسينات على فكرة ومضمون الموازنة العامة، حيث امتد حق السلطة التشريعية ليشمل ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية في جباية الضرائب وإنفاق الأموال العامة. كما تضمن دستور عام 1793 نصوصاً لا تسمح بفرض أية ضرائب إلا في سبيل المصلحة العامة، ولجميع الأفراد أن يتشاركوا في فرض الضرائب ويراقبوا استعمالها. ومنذ ذلك الوقت بدأت الموازنة العامة في فرنسا تكتسب مفهومها الحالي بحيث أصبحت تعتمد سنوياً من السلطة التشريعية، واعتماد النفقات والإيرادات لا يتم لأكثر من موازنة (خصاونة، 2014:ص106).

ثانياً: خصائص الموازنة العامة

تتمتع الموازنة العامة بمميزات عدة تستخدمها الحكومة لترتيب اهدافها المرجوة من الايراداتها العامة وامكانية تغطيتها بنفقاتها العامة ومن اهم تلك الخصائص والمميزات هي الاتي:

- ١ -الموازنة العامة تقدير لايرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة.
 - ٢ -الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية.
 - ٣ -الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة.
 - ٤ -الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق اهداف المجتمع.
 - ٥ -الموازنة العامة عمل إداري ومالي.
 - ٦ -الموازنة العامة هي توقع او تقدير للإيرادات والنفقات.
 - ٧ -الموازنة هي اجازة من البرلمان.
 - ٨ -الموازنة العامة هي ذات صلة بأهداف الدولة.
- والنفاصيل اكثر عن تلك الخصائص للموازنة العامة واشارة الى ماتعتها تلك الخصائص كالاتي :

١ -الموازنة العامة تقدير لايرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة:

تتضمن الموازنة العامة للدولة، توقعاً لأرقام مبالغ النفقات العامة والاييرادات العامة لمدة لاحقة غالباً ما تكون سنة ، يتطلب هذا الطابع التقديري لجانبي الموازنة العامة، أقتصى درجات الدقة والموضوعية، ؛ إذ تتوقف أهمية الموازنة العامة على دقة معايير التوقع والتقدير، ونجاحها في تقليل هامش الخطأ، وتصفير الفجوة بين التقدير والواقع، ولا يمكن لمثل هذا التقدير للموازنة العامة، أن يتم بمنأى عن توقع تغيرات النشاط الاقتصادي الكلي.

فتقوم أجهزة الدولة المختلفة، بتقدير حجم النفقات العامة والإيرادات العامة، اللازمة لتمكينها من تنفيذ السياسة المالية، بحيث تأتي هذه التوقعات بصورة مفصلة وموزعة، بين الإدارات العامة المختلفة، ومقسمة حسب أنواعها المتعددة. وبما يتفق مع أبعاد السياسة المالية للدولة.

ولا نفي تدابير الإيرادات العامة والنفقات العامة من الناحية الحسابية فقط، بل تفيد أيضا في التعرف على حجم كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، ونسبة كل منهما إلى الدخل القومي، والأنواع المختلفة لكل منهما، ونسبة كل منهما إلى مجموع الإيرادات العامة، أو إلى مجموع النفقات العامة، ومقارنة تغيرات كل منهما مع الفترات السابقة، مما يفصح عن سياسة الدولة في الإنتاج، ومدى تدخل الدولة في مجال الإنتاج، وحصّة كل من الدولة والقطاع الخاص من الإنتاج؛ ويقصّح كذلك عن مدى تدخل الدولة في التوزيع، وهل تعمل الدولة، من خلال السياسة المالية، الإيرادات والنفقات، على الحفاظ على التوزيع الأولي للدخل، أم تعمل على تحقيق العدل والمساواة، أم تعمل على زيادة التباين والاختلاف والتفاوت.

وبذلك فإن الموازنة العامة للدولة، تنطوي على عملية مستمرة، ذات طابع اقتصادي ومالي، تتضمن تيارات متدفقة من النشاطات الاقتصادية، يعتبر فيها الحاضر إمتداداً للماضي، وبعد فيها المستقبل استمرار للحاضر، أي إن تقديرات الموازنة العامة للدولة، تبرز منجزات السياسة المالية للدولة، التي تحققت خلال سنوات سابقة، وأهداف هذه السياسة خلال سنوات قادمة.

٢ - الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية:

إن وجود تقديرات للإيرادات العامة والنفقات العامة، لا يكفي لوحده لكون أمام موازنة عامة للدولة، بل لا بد أن يقترن هذا التقدير بموافقة أو بإجازة من السلطة التشريعية، على هذا التقدير، أي أن موافقة السلطة التشريعية واعتماد الموازنة العامة هما الشرط الأساسي لتنفيذ الموازنة العامة، وبدون هذه الموافقة، تبقى الموازنة مشروعاً مقترحاً غير قابل للتنفيذ.

ويعتبر اعتماد الموازنة العامة، من أقوى حقوق السلطة التشريعية حيث تستطيع أن تراقب أعمال السلطة التنفيذية، في جميع النشاطات ولم يتقرر حق السلطة التشريعية دفعة واحدة، وإنما ظهر هذا الحق، منذ فترة حديثة نسبياً، وإثر تطورات سياسية هامة، ونتيجة صراع طويل بين الشعب وحكامه استطاع الشعب أن يحصل على إقرار من السلطة الحاكمة، بضرورة حصولها على موافقة الشعب، بوصفه مصدر السلطات عن طريق ممثليه، على فرض الضرائب ثم على متابعة ومراقبة انفاق حصيلة الضرائب ثم اكتمل حق الشعب في المسائل المالية، بضرورة عرض مشروع الموازنة، بطريقة واضحة وبصورة دورية كل عام، وبذلك أصبحت الإجازة أو الاعتماد مصدراً وهدفاً وخاصة مميزة للقواعد التي تحكم الموازنة العامة.

٣ - الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة:

تعتبر الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية والمالية بمثابة، خطة مالية. تعد في ضوء تفضيل اقتصادي، يعبر عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة ويضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة، على النحو الذي يكفل تحقيق أقصى اشباع ممكن للحاجات العامة، خلال فترة زمنية قادمة هي السنة وهي بذلك لا تختلف عن أية خطة اقتصادية تقوم على وضع تقديرات لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة،

الأمر الذي يضفي عليها كذلك خصائص قانونية وإدارية وسياسية، تنعكس بشكل واضح فيما تتطلبه من إجراءات، وما تقوم عليه تقديراتها من قواعد وأسس. وفي جميع الأحوال يجب ان يفصل بين بداية السنة المالية ونهايتها اثني عشر شهرا، قد تنفق مع بداية ونهاية السنة الميلادية وقد لا تنفق معها. (شامية، الخطيب، 1997: 250-251).

٤ -الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق اهداف المجتمع:

تضع الدولة خطة اقتصادية شاملة، ومن ثم تقرر إلى جانبها السياسات والبرامج، لتحقيق الأهداف التي وردت في الخطة الشاملة، إلا أن الحكومة قد تنحرف بهذه السياسات والبرامج لتحقيق مآربها، فتضع البرنامج المناسب لإرضاء فئة أو طبقة دون أخرى أو تستخدم البرنامج لمصلحة السلطة الحاكمة، لخوض إحدى المعارك الانتخابية، ولكن تأتي الموازنة العامة لتحدد المسار الصحيح الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف الخطة الشاملة والذي يجب أن تلتزم به الحكومة، لتحقيق الأهداف السنوية المرحلية، أملاً في الوصول إلى الأهداف النهائية المحددة للمجتمع. فالموازنة العامة هي الإطار الذي ينعكس فيه، اختيار الحكومة لأهدافها البعيدة، واداة الحكومة إلى تحقيق تلك الأهداف.

٥ -الموازنة العامة عمل إداري ومالي:

تتطلب الموازنة العامة مجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية، تتخذها السلطة التنفيذية، حتى تتمكن من خلالها تنفيذ السياسة المالية للدولة، فالسلطة التنفيذية هي التي تتولى عملية إعداد الموازنة العامة وتتولى فيما بعد اعتمادها من السلطة التشريعية، مهام تنفيذها، فالموازنة العامة هي من الناحية الإدارية والتنظيمية خطة عمل يتم بمقتضاها توزيع المسؤوليات المتعلقة باتخاذ القرارات التي تتطلبها عملية التنفيذ على مختلف الأجهزة الإدارية والتنفيذية بما يضمن سلامة التنفيذ، وتحت إشراف السلطة التشريعية الممثلة للشعب، وبذلك يضمن الشعب عدم تجاوز السلطة التنفيذية للإعتمادات المقررة، وفق أوجه الانفاق المحددة، ويضمن كذلك تحصيل الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة، المقررة في الموازنة العامة.

نخلص إلى أن الموازنة العامة للدولة، تقدير للإيرادات العامة والنفقات العامة، معتمد من السلطة التشريعية، يتعلق بفترة زمنية لاحقة هي السنة، توضع النشاط المالي للدولة، وتفصح عن العلاقة الوثيقة بين هذا النشاط والاضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا تخرج الموازنة العامة من المسار الذي تحدده الخطة العامة للدولة، بل هي اداة لتحقيق الاهداف التي تحددها الخطة سنويا.(الحياري،2019).

٦ -الموازنة العامة هي توقع او تقدير للإيرادات والنفقات:

اذ ان الموازنة هي عبارة عن خطة مستقبلية تتضمن تقديرات احتمالية للنفقات والإيرادات وما دام عنصر الاحتمال قائماً فإن توقع هذه التقديرات وتنبؤها يجب أن يكون دقيقاً وموضوعياً قدر المستطاع لأن قيمة الموازنة تتوقف على مدى دقة معايير التقدير ونجاحها ومدى ارتباطها بتغيرات النشاط الاقتصادي للدولة، وبما أن هذه التقديرات تشمل إيرادات ومصروفات الدولة كافة فإن ذلك يتطلب أن تتم خلال مدة زمنية كافية لذلك فإن معظم الدول تحدد مدة سنة لا عداد ومناقشة وقرار وتصديق الموازنة العامة للدولة.

٧ -الموازنة هي اجازة من البرلمان :

ان من اهم خصائص الموازنة العامة هو اجازتها من قبل السلطة التشريعية، إذ أن مجرد وثيقة لتحصيل الإيرادات وصرف النفقات لا تعتبر ملزمة (10) للسلطة التنفيذية إذ لم تكتسب هذه الوثيقة صفة المشروعية التي لا تتأتى الا بعد موافقة السلطة التشريعية عليها والا ستبقى قانونيا مجرد مقترحات و تصورات غير قابلة للتنفيذ على ارض الواقع.

٨ -الموازنة العامة هي ذات صلة بأهداف الدولة:

تحدث الموازنة آثارا اقتصادية واجتماعية وسياسية في الدولة، فالموازنة العامة، هي البرنامج العام للحكومة والذي يعكس خيارات الدولة واهدافها واداءها ، إلى تحقيقها، إذ ان تعريف الموازنة لا يكتمل بمجرد القول بانها تقدير للنفقات و الايرادات يعتمدها وانما لا بد من تأكيد دور الموازنة الفعال في قيام الدولة بوظائفها المختلفة وتنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالموازنة اذا تعكس برامج الدولة وترجم السياسة المالية للسلطة الى ارقام.(الزهاوي، 2020:ص 29-31).

ثالثا: مبادئ التي تقوم عليها الدولة

١ -مبدأ السنوية:

ظهر هذا المبدأ كنتيجة لشيوع مبدأ ضرورة الموافقة على فرض الضرائب بصورة دورية لتغطية النفقات العامة؛ أي توقع وإجازة نفقات الدولة وإيراداتها بصفة دورية كل اثني عشر شهر إذ جرت العادة على اعتبار هذه المدة نموذجية لتقدير نفقات وإيرادات الدولة؛ وهذا يعني أن الموازنة يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية ويرجع هذا المبدأ لعدة اعتبارات سياسية ومالية. أما الاعتبارات السياسية تتمثل في أن السلطة التنفيذية يخضع لرقابة منتظمة ومتكررة نسبيا من جانب البرلمان» بهدف تمكين هذا الأخير من متابعة نشاط السلطة التنفيذية ورقابته حيث إذا قلت المدة عن سنة تصبح فعالية الرقابة شديدة ومرهقة، وإذا زادت عن سنة تصبح نوعا ما ضعيفة؛ ومن الناحية المالية تعتبر فترة السنة مهمة جدا حيث تتماشى التقديرات مع مستوى النشاط الاقتصادي الذي يتغير من فصل لآخر حيث قد تكون إيرادات دورية والأخرى موسمية نفس الشيء بالنسبة للنفقات.

-تختلف بداية السنة المالية ونهايتها باختلاف الدول في البعض تتطابق السنة المالية مع السنة الميلادية مثل (الجزائر) وفي بعض الأحيان تبدأ في ١٠ أكتوبر في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها ما يعتمد السنة الهجرية مثل السعودية.

وقد ظهرت استثناءات لهذا المبدأ أهمها:

-الموازنة الإثنا عشرية: جاء هذا الاستثناء للظروف التي تؤدي إلى تأخر المصادقة على الموازنة، فكان لا بد من أن تتفق في العام اللاحق بموجب الإنفاق المتمثل في العام السابق مقسما على اثنا عشر شهرا وما يطلق عليها في الجزائر لاعتمادات الشهرية.

-الإعتمادات الإضافية: هي المبالغ التي تصادق عليها السلطة التشريعية لاحقا إلى الموازنات المعتمد سابقا ويطلق عليها في الجزائر لاعتمادات التكميلية.

-الموازنة الدورية: وتهدف إلى التأثير في الحالة الاقتصادية؛ ففي حالة الازدهار تحجم الدولة عن بعض بنود الإنفاق العام لتصرفها في حالة الركود بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام.
-اعتمادات الدفع: حيث ترصد اعتمادات المشاريع التي تتجاوز في مدتها السنة المالية وبالتالي يتم أخذ الموافقة من السلطة التشريعية على الحصة السنوية من هذه الإعتمادات والتي تسمى باعتمادات الدفع.

٢-مبدأ وحدة الموازنة:

يقتضي الالتزام بهذا المبدأ أن تدرج الحكومة كل الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة؛ أي تكون للدولة موازنة واحدة وحدة الموازنة تعتبر نتيجة طبيعية لوحدة الجهاز المركزي للحكومة ووحدة الموارد التي يستعين بها لتأدية مهمته؛ فالحكومة تمثل وحدة متكاملة في الوظائف التي تقوم بها عن طريق أقسامها المختلفة. ترجع أهمية هذا المبدأ إلى أنه يؤدي إلى عرض الموازنة في أبسط صورة ممكنة؛ حتى يتسنى لمن يهمله الأمر التعرف وبسرعة على كميات وأنواع النفقات والإيرادات الواردة في مشروع الموازنة كما يسهل مهمة السلطة التشريعية في الاعتماد.

استثناءات مبدأ وحدة الموازنة: هناك عدة استثناءات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

-الموازنات المستقلة: وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة؛ وتعود إلى مؤسسات مستقلة أي ميزانيات المصالح التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية.

-الموازنات الاستثنائية: وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة وتتضمن نفقات وإيرادات استثنائية لمشاريع إنمائية عامة.

-الموازنات الملحقة: الإعتمادات التكميلية والناجمة عن التعديلات الممكنة على الموازنات الإضافية.
-حركة النقود) عمليات الإخراج من الموازنة العامة): ويقصد بها العملية التي يتم من خلالها نقل نفقة إلى ذلك الحين كانت مسجلة في الموازنة أو كان ينبغي أن تدرج نظريا ليتم قيدها في حسابات أخرى مثل تمويل الاستثمارات المخططة. المساهمات الخارجية... الخ (دراوسي 2005: ص139-140).

٣-مبدأ الشمولية (شمولية الموازنة):

بموجب هذا المبدأ يقتضي أن تتضمن الموازنة العامة للدولة على كافة التخصيصات النفقات العامة وتخصيصات الإيرادات العامة بصورة إجمالية أي إن وحدات الدولة المكلفة بجباية الإيرادات العامة ليس لها الحق في تنزيل العامة منها أي عدم إجراء مقاصة بينهما أي عدم جواز تخصيص إيراد معين لمواجهة نفقة معينة وهذا يستلزم تجميع كافة الإيرادات في صندوق الدولة لمواجهة نفقات وحدات الدولة المختلفة حسب ما مقرر لها من اعتمادات بموجب قانون الموازنة العامة وهناك قاعدتين يرتكز عليهما مبدأ الشمولية هما.

أ- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات (الشيوع).

ب- قاعدة تخصيص الاعتمادات.

٤ .مبدأ توازن الموازنة:

يقصد بهذا المبدأ أن يتساوى جانب الإيرادات المتوقعة مع جانب النفقات المتوقعة أي إن مجموع الإيرادات يجب أن لا يزيد عن النفقات فيحقق فائضاً وان مجموع النفقات يجب أن لا يزيد عن الإيرادات فتحقق عجزاً حيث إن هذا المبدأ يتلاءم مع الفكر التقليدي وفروضه القائمة على عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وان الاقتصاد يحقق توازن أوتوماتيكي.

إلا إن النظريات الاقتصادية الحديثة تنكر هذه الفروض حيث ذكر كينز إن الاقتصاد لا يحقق التوازن دائماً الأمر الذي يعني وجود موارد اقتصادية معطلة وعدم وجود التشغيل الكامل وهذا يدعو إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حيث تعمل الدولة في فترات الركود الاقتصادي على توسيع النفقات العامة وتحقيق الضرائب على الأفراد وتمويل العجز عن طرق القروض العامة والاصدار النقدي الجديد. (عليوي، 2007: ص4).

المبحث الثاني : مراحل اعداد الموازنة العامة

تطلق لفظة دورة الموازنة العامة على المراحل الزمنية المتعاقبة والمتداخلة التي تمر بها موازنة الدولة خلال السنة ، فالهدف الرئيس والاساس لإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة هو التركيز المالي خلال السنة على التوازنات المالية لاقتصاد الدولة عن طريق برنامج واضح يتسم بالمرونة لخفض معدلات كل من العجز والدين للناتج المحلي الاجمالي.(العامري، 2020: ص123).

اولا: مرحلة اعداد الموازنة

تتولى الحكومة من خلال اجهزتها المختلفة تقدير النفقات العامة والايرادات العامة ، فكل وزارة تقدم الى وزير المالية تقدير للموازنة الخاصة بها ويتم مناقشة هذه الموازنات ، ويختلف سلطة وزير المالية من دولة الى اخرى ففي انجلترا مثلا يستطيع ان يعترض او يرفض او يعدل وزى المالية فى موازنة كل وزارة ، اما فى مصر فليس من سلطات وزير المالية رفض او تعديل تقديرات الوزارات عن الموازنة العامة. وفى مصر نجد ان الاجهزة الحكومية تعد التقديرات بناء على النتائج الفعلية لانجازاتها فى الماضى مع وضع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية فى الاعتبار.

ثانيا: مرحلة تنفيذ الموازنة :

يقصد بتنفيذ الموازنة العامة هى قيام الحكومة بتحصيل الايرادات العامة وتوجيهها لاي النفقات العامة فى اطار الدستور واحترام القانون، ونجد ن تنفيذ الموازنة العامة يتطلب وجود رقابة مالية مستمرة على السلطات التنفيذية، وهذه الرقابة تتزامن مع تنفيذ الموازنة العامة اى انها ليست مرحلة مستقلة بل يجب ان تتم الرقابة فى اعداد واعتماد وتنفيذ الموازنة العامة.

ثالثا: مرحلة الاعتماد الموازنة

نظرا لزيادة تدخل الدولة فى النشاطات الاقتصادية اصبح وثيقة الموازنة العامة معقدة يصعب فهمها وتقديرها على غير المتخصصين فى القضايا المالية والاجتماعية، لذلك يمر اعتماد مشروع الموازنة داخل البرلمان باجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي، او يتم اعتماد الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية باعتبارها النائب عن الشعب، وهنا نجد انه مع تشعب الموازنة العامة وتعدد بنودها فانه من الصعب على اعضاء السلطة التشريعية الغير متخصصين ان يتعرفوا على اهدافها ونتائجها وانعكاساتها.(الاعسر، 2016: 242).

رابعا : مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

تهدف هذه المرحلة على التأكد من حسن ادارة الاموال العامة ومدى تطابق التقديرات مع المتحقق فعلا ، وان يكون التنفيذ قد تم ضمن الحدود والتوجيهات العامة الصادرة من السلطة التشريعية ، وتستمد الرقابة على تنفيذ الموازنة اهميتها من ضرورة تنفيذها بشكل يجنب كل اسراف او تبذير لأموال الدولة ، ولهذا كان لا بد من وجود الرقابة للتحقق من ذلك.

ان الرقابة على تنفيذ الموازنة هي في الاصل من اختصاص السلطة التشريعية ، لأنها تعد رقابة على السلطة التنفيذية ، للتأكد من مدى تقيدها بإجازة الجباية والانفاق ، ويعتمد في ذلك على تقارير دورية تقدمها لها ادارات متخصصة في الرقابة المالية ، وبناءا على ذلك فان الهدف الاساس من الرقابة على تنفيذ الموازنة ، هو ضمان تحقيقها لأقصى قدر من المنافع للمجتمع في حدود السياسة العامة للدولة (العامري،2020: ص128-132).

تقع مسؤولية الرقابة على تنفيذ الموازنة بشكل أساسي على عاتق السلطة التشريعية التي تتأكد بدورها من ان السلطة التنفيذية تتقيد بأسس الجباية والانفاق بالاعتماد على تقارير دورية تقدمها لها إدارات متخصصة في الرقابة المالية. كما ويتضمن مشروع قانون الموازنة، النفقات الفعلية وإعادة تقدير النفقات للسنتين السابقتين وبهذا يستطيع أعضاء المجلس مراقبة وتقييم ما نُفذ من المشاريع التي كانت مرصودة ضمن قوانين الموازنة للسنوات السابقة (خوري،2013، 6).

خامسا : مرحلة الحسابات الختامية

الحساب الختامي هو الحساب الذي يتم اعداده وفقا للمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، ويمثل بيان لحساب الموازنة ويتجه تنفيذها كأرقام فعلية حقيقية في نهاية السنة المالية ، وان التصنيف الاقتصادي لحسابات الموازنة العامة للدولة هو ترجمة ملخصة لجميع البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية ، ويمثل نظاما لتسلسل الأرقام الهرمي للحسابات ومصمم بطريقة تتناسب وطبيعة الأعمال والأنشطة الخاصة ، بإعداد وتنفيذ الموازنات العامة من جهة ، وتحقيق الأهداف والمتطلبات الحالية والمستقبلية للموازنة العامة من جهة أخرى.

ويمثل الحساب الختامي الحساب الذي يظهر إيرادات ونفقات الدولة الفعلية ورصيده يمثل الفائض او العجز في الموقف المالي للحكومة في تنفيذ الموازنة العامة للدولة للمدة المعدة عنها. ويعد الحساب الختامي وسيلة لتحسين طرق التقدير والتنبيؤ وتقليل الخطأ في اعداد موازنة الدولة وتلافي الاخطار مستقبلا ، ويعد كذلك اداة رقابية للوقوف على درجة الكفاءة والانتاجية في القطاع الحكومي.(العامري،2020: ص128-132).

المبحث الثالث : هيكلية الموازنة العامة

يجري عادة تطبيق وظيفة التخطيط للمستقبل من قبل الدولة بشكل متوازي مع زيادة حجم واهمية الملكية العامة لمختلف القطاعات الاقتصادية في اغلب دول العالم، فكلما ازدادت مسؤوليات الدولة وتوسعت تجاه مجتمعها وتشعبت اختصاصاتها كلما يتعين عليها ان تقوم بالانفاق على المرافق والخدمات العامة . ويتعين على الدولة في الوقت نفسه ان تمتلك من الإيرادات بما يكفي لمقابلة تلك النفقات وهذا يستلزم دراسة الموازنة العامة (مشكور،الحلو، 2016: ص122). تتكون الموازنة العامة للدولة بشكل أساس من جانبين رئيسيين ،هما جانبي الإيرادات العامة و النفقات العامة.

اولا : الإيرادات العامة

1- مفهوم الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة مجموع الدخل الذي تستلمه الحكومة عبر خزينتها واللازم والمواجهة النفقات العامة أي أن الإيرادات العامة جميع الموارد التي تحصل عليها الدولة بصفتها السيادية سواء أكانت نظير الخدمات التي تقدمها إلى الأفراد (الرسوم) أم بدون مقابل (الضرائب) فضلاً عن إيرادات أملاك الدولة(دخل الدومين) وتعد المصادر الطبيعية(النفط كأحد مصادر الدخل) مصدراً مهماً و أساسياً في جانب الإيرادات العامة لبعض البلدان النامية، إذ تشكل نسب مرتفعة من إيرادات الموازنة العامة ،بالمقارنة مع الإيرادات الأخرى التي لا تشكل سوى نسب متواضعة.

2- أنواع الإيرادات العامة

وقد تعددت آراء مفكري المالية العامة حول أنواع الإيرادات العامة غير أن أغلب الآراء تجمعها في التقسيمات التالية:

أ-الإيرادات السيادية

وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بالإلزام استنادا على السلطة السيادية للدولة، مثل الضرائب، الغرامات، الرسوم..

ب- الإيرادات غير السيادية (الاقتصادية)

الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات التي تملكها الدولة و القروض و الهبات ... إلخ). ذلك يتضح بأن الإيرادات العامة متنوعة و متعددة و أهم أنواعها، إيرادات الدولة من أملاكها: تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من دخل الأموال المملوكة و تنقسم ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة و التي يطلق على هذا النوع من الإيرادات العامة بالدومين (زهير، 2019: 39)

ثانياً : النفقات العامة

1- مفهوم النفقات العامة

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها سلطة العمومية (الحكومة و الجماعات المحلية)، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها أنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.

تتضمن النفقات العامة للدولة جميع النفقات المخصصة في الموازنة العامة سواء أكانت جارية أم استثمارية، والتي تتركز في مشتريات السلع والخدمات لمختلف المؤسسات والدوائر والمرافق العامة فضلاً عن المدفوعات التحويلية المختلفة بهدف تحسين المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي لمواجهة آثار التقلبات الاقتصادية لا سيما البطالة (محرز، 2005: 65).

2- انواع النفقات العامة

وتنقسم النفقات العامة وفقاً للأساس الاقتصادي الى قسمين فرعيين هما (شاني، 2011: 15):

أ-النفقات الجارية

وتتضمن نفقات المعاملات الجارية للوزارات والوحدات أي النفقات اللازمة لتسيير عمل المرافق العامة للدولة.

ب-النفقات الاستثمارية

والتي تتضمن نفقات المشاريع الاستثمارية، ويتميز الإنفاق الاستثماري بصفة استثنائية، أنه يمثل المحدد الثاني للدخل القومي بعد الاستهلاك، كما تتأني أهميته من كون أكثر العوامل عرضة للتقلب وتبعاً لذلك تحدث تقلبات عدة في النشاط الاقتصادي، إذ لاحظ الاقتصادي كينز أن أي زيادة في حجم الإنفاق الاستثماري الخاص سيولد قدراً أكبر في حجم الدخل القومي من خلال آلية عمل المضاعف.

أن عملية فصل النفقات العامة إلى جارية واستثمارية في الموازنة العامة تعد ذات أهمية كبيرة، إذ إن عدم الفصل بينهما يسهم في إرباك التحليل الاقتصادي والصياغة اللاحقة للسياسة المالية، وفي حالة عجز الموازنة يجب معرفة هل أن هذا العجز يمول المدفوعات التحويلية (النفقات الجارية) أو الاستثمار طويل الأجل (النفقات الاستثمارية)

ان أهمية أي عنصر من جانبي الموازنة العامة يختلف من بلد الى آخر بحسب طبيعة النظام الاقتصادي المتبع ومدى التطور الاقتصادي الذي وصل إليه، إذ تحتل الضرائب نسبة مهمة من إيرادات الموازنة العامة في أغلب البلدان المتقدمة في الوقت الذي لا تشكل فيه سوى نسب متواضعة من إيرادات موازنات البلدان النامية لاسيما النفطية، إذ تعتمد هذه البلدان وبشكل كبير على النفط لتمويل الموازنة. كما أن أهمية الإنفاق هي الأخرى تختلف من بلد إلى آخر، إذ تشكل النفقات الجارية الحصة الأكبر في جانب النفقات العامة في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة، وهذا مايفسر الطبيعة الاستهلاكية لهذه البلدان أكثر من الاستثمارية.

**الفصل الثاني : واقع هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة
(2021-2010)**

المبحث الاول : تحليل مكونات الايرادات العامة في العراق

**المبحث الثاني : تحليل مكونات النفقات العامة في العراق للمدة
(2021-2010)**

**المبحث الثالث : صافي الموازنة العامة في العراق للفترة (2010-
2021)**

الفصل الثاني : واقع هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (2021-2010)

المبحث الاول : تحليل مكونات الإيرادات العامة في العراق للمدة (2021-2010)

بما ان العراق دولة ريعية تعتمد في تحصيل إيراداته على سلعة (منتج) واحدة، وهي النفط الخام، وبالتالي فان إيراداته تختلف من سنة الى اخرى وذلك لاختلاف اسعار تلك السلعة، ومن خلال البيانات والارقام لايراد الدولة لمدة الدراسة (2020-2010)، تبين اهم مكونات لايرادات العامة و نسبة مشاركة كل نوع من الايراد العام.

اولا: الايرادات العامة

يتبين من الجدول (1) معدل تغير السنوي لايرادات العامة للعراق خلال فترة الدراسة (2022-2010)، هناك تباين في التغير مابين السنوات الا ان في العام 2015 انخفض الايراد العام عن 2014 بالنسبة(-36.93%) تقريبا، ويرجع السبب الى ما مر بها الدولة من ازمات في ذلك العام من سقوط عدد من المحافظات النفطية المهمة تحت سيطرة منظمة الدولة الاسلامية مايسمى ب(داعش)، وبعد تحرير تلك المحافظات شهدت الايرادات العامة في الارتفاع وتحديدا في عام 2017 بالنسبة (-85.78%) تقريبا.

الجدول (1) معدل تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة (2010-2021)

مليون دينار

السنة	الإيرادات العامة	معدل تغير
2010	69521117	---
2011	99998776	43.84
2012	119466403	19.47
2013	113767195	(4.77)
2014	105386623	(7.37)
2015	66470252	(36.93)
2016	54409270	(18.14)
2017	7735955	(85.78)
2018	106569834	1277.59
2019	107566995	0.94
2020	63199689	(41.25)
2021	109081464	72.60

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، لسنوات (2010-2021)، رية العامة للابحاث، البنك المركزي العراقي.
معدل تغير السنوي، من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات اعلاه.

ثانياً: انواع الإيرادات العامة

وتنقسم الى قسمين الإيرادات النفطية و الإيرادات غير النفطية و تشمل الضرائب والرسومات و الكمارك وغيرها، يمكن بيان اهم تغيراتها حاصله فيهم كالاتي:

١- الإيرادات النفطية

كما ذكرنا بان العراق دولة ريعية تعتمد على إيرادات تصدير النفط الخام، وهذا يعنى ان نسبة مشاركة إيرادات النفطية الى الإيرادات العامة اكبر من مشاركة إيرادات غير النفطية، فان الجدول (2) والجدول (3) يبينان مدى مساهمتها في الإيراد العام.

يظهر في الجدول (2) ان الاهمية النسبية لعام 2012 اكبر مقارنة بسنوات الاخرى والتي تساوي 18.87% تقريباً، ويرجع ذلك الى ارتفاع اسعار النفط و بينما في عام 2016 لكون اسعار النفط بدا بالانخفاض وتضرر عدد من المحافظات الغنية بالنفط (كما ذكرنا انفا) لذا شهد اقل اهمية بما يقارب (-) 47.14%)، وهذا ما ادى الى مساهمة اقل في الإيراد العام بالنسبة تقريباً في العام قبله 2015.

الجدول (2) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة في العراق للمدة (2010-2021)

مليون دينار

السنة	الإيرادات النفطية	معدل التغير	الإيرادات العامة	مساهمة إيرادات النفطية الى الإيرادات العامة
2010	66819670	-34.64	69521117	96.11
2011	98090214	46.80	99998776	98.09
2012	116597076	18.87	119466403	97.60
2013	110677342	(5.08)	113767195	97.28
2014	97072410	(12.29)	105386623	92.11
2015	51312621	(47.14)	66470252	77.20
2016	44267063	(13.73)	54409270	81.36
2017	6571929	(85.15)	77335955	8.50
2018	95619820	1354.97	106569834	89.73
2019	99216318	3.76	107566995	92.24
2020	54448514	(45.12)	63199689	86.15
2021	95270298	74.97	109081464	87.34

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، لسنوات (2010-2021)، مديرية العامة للبحاث، البنك المركزي العراقي.

ومعدل تغير السنوي، من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات اعلاه.

٢-الإيرادات غير النفطية:

اما عن الإيرادات غير النفطية فان مشاركته في الإيرادات العامة لجميع سنوات الدراسة منخفضة جدا، وان العام 2011 له اقل مساهمة بما يقارب 1.91% وهي نسبة منخفضة جدا ويرجع الى ارتفاع اسعار النفط والاعتماد اكثر على إيرادات النفطية، ولكون الإيراد النفطي شهد انخفاضا في مدى مشاركته في الاراد العام في 2015 كما بين في الجدول (2)، لذا يلحظ في الجدول (3) لنفس العام مشاركة اكبر لإيرادات غير النفطية بالنسبة 22.80% تقريبا.

سجل اكبر الاهمية لإيراد غير النفطي لعام 2015 مقارنة بسنوات الاخرى قيد الدراسة بنسبة 82.31% تقريبا لاسباب السابقة.

الجدول (3) نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية الى الإيرادات العامة في العراق للمدة (2010-2021)

مليون دينار

السنة	الإيرادات غير النفطية	معدل التغير	الإيرادات العامة	معدل تغير الإيرادات (النفطية، العام)
2010	2701447	---	69521117	3.89
2011	1908562	(29.35)	99998776	1.91
2012	2869327	50.34	119466403	2.40
2013	3089853	7.69	113767195	2.72
2014	8314213	169.08	105386623	7.89
2015	15157631	82.31	66470252	22.80
2016	10142207	(33.09)	54409270	18.64
2017	12264026	20.92	77335955	15.86
2018	10950014	(10.71)	106569834	10.27
2019	8350677	(23.74)	107566995	7.76
2020	8751175	4.80	63199689	13.85
2021	13811166	57.82	109081464	12.66

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية ، لسنوات (2010-2021) ، مديرية العامة للإحصاء والباحث ، البنك المركزي العراقي من اعداد الباحثتان بالاعتماد على البيانات اعلاه .

ثالثا: الإيرادات غير النفطية

تتنوع الإيرادات غير النفطية حسب مصادر الحصول عليها من الضرائب ومجموعة من الإيرادات اخرى، و كالاتي:

١- الإيرادات الضريبية

من الجدول (4) يبين اهمية الإيراد الضريبي لكل السنوات الدراسة (2010-2021)، فيلحظ ان العام 2017 كان له نصيب الاكبر من تحصيل الضريبي مقارنة بسوات الاخرى بما يقارب 63.09% ، واقل اهمية من بين السنوات الدراسة كان في العام 2010 بنسبة 56.73% تقريبا.

ويبين الجدول (4) ايضا مقدار مساهمة الإيراد الضريبي الى الإيراد غير النفطي، وجد ان الاعوام 2011 و2012 و2013 لهم دور اكبر في تكوين الإيراد غير النفطي بالنسب المتتالية 93.45%، 91.78%، و93.11%.

جدول (4) نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية الى إيرادات غير النفطية في العراق للمدة (2010-2021)

مليون دينار

السنة	الإيرادات الضريبية	معدل التغير	الإيرادات غير النفطية	مساهمة ضريبية الى غير نفطي
2010	1532438	---	2701447	56.73
2011	1783593	16.39	1908562	93.45
2012	2633357	47.64	2869327	91.78
2013	2876856	9.25	3089853	93.11
2014	1885127	(34.47)	8314213	22.67
2015	2015010	6.89	15157631	13.29
2016	3861896	91.66	10142207	38.08
2017	6298272	63.09	12264026	51.36
2018	5686211	(9.72)	10950014	51.93
2019	4014531	(29.40)	8350677	48.07
2020	4718189	17.53	8751175	53.91
2021	4536242	(3.86)	13811166	32.84

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية ، لسنوات (2010-2021) ، مديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، البنك المركزي العراقي من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات اعلاه .

٢- الإيرادات الأخرى:

وتشمل انواع من الإيرادات غير النفطية، منها إيرادات الكمركية و الرسومات وغيرها، ولها نسبة لا بأس فيه في تكوين إيراد غير النفطي، ولاسيما في العام 2015 بما يقارب نسبة مشاركته ب 86.71% الظاهر في الجدول (5) ، لاسباب السابقة وبالتالي اعتماد الدولة زادت على الإيرادات الأخرى لتغطية نفقاتها العامة.

الجدول (5) نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى إلى إيرادات غير النفطية في العراق للمدة (2010-2021)

مليون دينار

السنة	إيرادات أخرى	معدل تغير	الإيرادات تغير النفطية	مساهمة أخرى إلى غير النفطية
2010	1169009	---	2701447	43.27
2011	124969	(89.31)	1908562	6.55
2012	235970	88.82	2869327	8.22
2013	212997	(9.74)	3089853	6.89
2014	6429086	2918.39	8314213	77.33
2015	13142621	104.42	15157631	86.71
2016	6280311	(52.21)	10142207	61.92
2017	5965754	(5.01)	12264026	48.64
2018	5263803	(11.77)	10950014	48.07
2019	4336146	(17.62)	8350677	51.93
2020	4032986	(6.99)	8751175	46.09
2021	9274924	129.98	13811166	67.16

المصدر: ، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات (2010-2021).

مديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية لسنوات (2010-2021).

من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات أعلاه.

المبحث الثاني : تحليل مكونات النفقات العامة في العراق للمدة (2021-2010)

اولاً: النفقات العامة

النفقات العامة في السنة 2010 قليل كثير هي 70134201 وهذا الرقم أقل النفقة بالنسبة لسنوات الأخرى للمدة (2021-2010)، لكن في السنة 2013 إرتفع إلى 119127556 وهذا الرقم أكثر النفقة بالنسبة للسنوات الأخرى للمدة 2021-2010، حسب هذه الجدول أن النفقات العامة في السنة 2010 أقل نسبة و في السنة 2013 أكثر نسبة للمدة 2021-2010

الجدول (6) تطور النفقات العامة في العراق للمدة (2021-2010)

مليون دينار

السنة	النفقات العامة	معدل تغير سنوي
2010	70134201	---
2011	78757667	12.30
2012	105139575	33.50
2013	119127556	13.30
2014	112192126	(5.82)
2015	70417515	(37.23)
2016	73571003	4.48
2017	75490115	2.61
2018	80873200	7.13
2019	111723523	38.15
2020	76082443	(31.90)
2021	102849659	35.18

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية ، لسنوات (2021-2010) ، مديرية العامة للإحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي من اعداد الباحثتان بالاعتماد على البيانات اعلاه .

ثانياً: مكونات النفقات العامة

١- النفقات الجارية:

نسبة مساهمة النفقات الجارية الى النفقات العامة في العراق في السنة 2015 هي %(-32.46) وهذه النسبة هي أقل النسبة بين السنوات 2010-2021 وهي أقل نسبة مساهمة النفقات الجارية الى النفقات العامة في العراق أما في السنة 2019 ارتفع النسبة الى %30.20 وهذه النسبة اعلى النسبة بين السنوات 2010-2021 وهي اعلى نسبة مساهمة النفقات الجارية الى النفقات العامة في العراق.

جدول (7) نسبة مساهمة النفقات الجارية الى النفقات العامة في العراق للمدة (2010-2021)

مليون دينار

السنة	النفقات جارى	معدل التغير	النفقات العامة	مساهمة النفقات الجارية الى العامة
2010	54580863	---	70134201	77.82
2011	60925554	11.62	78757667	77.36
2012	75788623	24.40	105139575	72.08
2013	78746808	3.90	119127556	66.10
2014	76741673	(2.55)	112192126	68.40
2015	51832839	(32.46)	70417515	73.61
2016	55162840	6.42	73571003	74.98
2017	59025654	7.00	75490115	78.19
2018	67052856	13.60	80873200	82.91
2019	87300933	30.20	111723523	78.14
2020	72873538	(16.53)	76082443	95.78
2021	89526686	22.85	102849659	87.05

المصدر: ، وزارة التخطيط و التعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات (2010-2021).

مديرية العامة للاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراق، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات (2010-2021).

من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات اعلاه.

٢- النفقات الاستثمارية

في السنة 2020 هي (%86.86) وهذه النسبة هي أقل النسبة بين السنوات 2010-2021 وهي أقل نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة في العراق للمدة 2010-2021

أما في السنة 2013 ارتفع النسبة الى %37.58 وهذه النسبة اعلى النسبة بين السنوات 2010-2021

وهي أعلى نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة في العراق للمدة 2010-2021

الجدول (8) نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة في العراق للمدة (2010-2021)

مليون دينار

السنة	النفقات الاستثمارية	معدل التغير	النفقات العامة	مساهمة النفقات الاستثمارية الى العامة
2010	15553341	---	70134201	22.18
2011	17832113	14.65	78757667	22.64
2012	29350952	64.60	105139575	27.92
2013	40380750	37.58	119127556	33.90
2014	35450453	(12.21)	112192126	31.60
2015	18584676	(47.58)	70417515	26.39
2016	18408200	(0.95)	73571003	25.02
2017	16464489	(10.56)	75490115	21.81
2018	13820333	(16.06)	80873200	17.09
2019	24422590	76.71	111723523	21.86
2020	3208905	(86.86)	76082443	4.22
2021	13322973	315.19	102849659	12.95

المصدر: ، وزارة التخطيط و التعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات (2010-2021).

مديرية العامة للاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراق، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات (2010-2021).

من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات اعلاه.

المبحث الثالث : صافي الموازنة العامة في العراق للمدة (2010-2021)

الصافي الموازنة في السنة 2010 هي أقل المزانة حيث ادى الى سالب (613084-) وهذا يعنى في هذه السنة لا تطور في صافي الموازنة بين الايرادات العامة و النفقات العامة

أما تطور صافي الموازنة العامة في السنة 2018 أرتفع صافي الموازنة بين الايرادات العامة و النفقات العامة حيث ارتفع الى (25696634) وهذا يعنى في هذه السنة تطور صافي الموازنة العامة وهذه اعلى تطور صافي الموازنة بين السنوات 2010-2021

الجدول (9) تطور صافي الموازنة العامة في العراق للمدة (2010-2021)

مليون دينار

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	صافي موازنة	معدل تغير
2010	69521117	70134201	(613084.00)	---
2011	99998776	78757667	21241109.00	(3564.63)
2012	119466403	105139575	14326828.00	(32.55)
2013	113767195	119127556	(5360361.00)	(137.41)
2014	105386623	112192126	(6805503.00)	26.96
2015	66470252	70417515	(3947263.00)	(42.00)
2016	54409270	73571003	(19161733.00)	385.44
2017	77335955	75490115	1845840.00	(109.63)
2018	106569834	80873200	25696634.00	1292.14
2019	107566995	111723523	(4156528.00)	(116.18)
2020	63199689	76082443	(12882754.00)	209.94
2021	109081464	102849659	6231805.00	(148.37)

المصدر: ، وزارة التخطيط و التعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات (2010-2021).

مديرية العامة للاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراق، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات (2010-2021).

من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات اعلاه.

(الاستنتاجات)

- 1- يلاحظ عدم تنوع مصادر الإيرادات للموازنة السابقة فهي تعتمد بنسب كبيرة وتصاعديّة على النفط الخام وقد تدنّت نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية إلى خفض مستوياتها .
- 2- يلاحظ انخفاض معدل الضرائب والرسوم في تكوين الإيرادات لتمويل النفقات العامة فهي منخفضة إلى حدود متدنية جدا رغم ان دول العالم تعتمد بدرجة كبيرة على هذا المصدر في تمويل نفقاته
- 3- هناك خلل بنيوي في تركيب الموازنة وذلك بسبب التفاوت الكبير بين نسب توزيع نفقات الموازنة حيث إن نسبة النفقات التشغيلية إلى الاستثمار بنسبة 3 إلى 1 .
- 4- يعاني العراق من عجز دائم في الموازنة العامة، وذلك بسبب النمو اكبر و سريع في النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة.
- 5- الاعتماد في تغطية النفقات العامة على الإيرادات العامة ولا سيما إيرادات النفطية بينما الإيراد غير النفطي يعتمد عليه بنسبة 3.9 تقريبا في عام 2020.
- 6- ان الإيراد غير النفطي المستند عليه من الإيراد العامة لتغطية النفقات العامة فان جانبه الأكبر هو إيرادات اخرى غير ضريبي.

(المقترحات)

- 1- العمل على تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على النفط ولاسيما الضرائب
- 2- ضغط النفقات الجارية ورفع نسب تنفيذ وكفاءة النفقات الاستثمارية
- 3- سن وتشريع قوانين للرقابة على تنفيذ الموازنة اكثر صرامة وكفاءة في التنفيذ لتقليل الفساد المالي .
- 4- تقليل عجز الموازنة العامة ، وذلك من خلال اعادة النظر في السياسات الانفاقية السائدة في الاقتصاد العراقي .
- 5- وجود قوانين صارمة تهدف الى جمع الضرائب بطريقة عادلة، وان تستخدم حصيلة الضريبة في تغطية النفقات العامة.

(المصادر)

- 1- القرآن الكريم، سورة الاسراء ، الاية ٢٩.
- 2- النشرة الاحصائية السنوية ، لسنوات (2010-2021) ، مديرية العامة للاحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي.
- 3- ، وزارة التخطيط و التعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- 4- الاعسر، خديجة، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2016.
- 5- الجنابي، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، وزارة التعليم العالي ولبحث العلمي، كلية القانون، جامعة بغداد، موصل، بدون سنة.
- 6- حجازي، شريف، - المالية العامة، ٢٠٠٩
- 7- خصاونة، محمد، المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن ، 2014.
- 8- خوري، راني، الموازنة العامة ٢٠١٣، الاردن
- 9- خوشناو، صباح صابر محمد، الموازنة العامة في العراق دراسة تحليلية مع اشارة الى اقليم كردستان العراق (محافظة اربيل ودهوك للمدة ١٩٨٨ - ٢٠٠٧)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، اربيل، ٢٠١٢.
- 10- دراوسي، مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ١٩٩٠ - ٢٠٠٤، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، ٢٠٠٦
- 11- الزهاوي، سيروان عدنان ميزرا، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، القسم: القانون / القانون العام / القانون المالي، ٢٠٢٠، العراق
- 12- زهير، زواش، محاضرات في المالية العامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسطنطينية، الجزائر، 2019.
- 13- شامية، احمد زهير، الخطيب، خالد، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

- 14- شاني، سلام كاظم، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنتاج المحلي الاجمالي في العراق (1988-2009)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2011.
- 15- العامري، سعود جايد مشكور، مدخل معاصر في علم المالية العامة، ٢٠٢٠، العراق
- 16- عليوي، نجم عبد، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٣-٢٠٠٧، بحث منشور، جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٨.
- 17- محرزي، محمد +عباس، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة الايرادات العامة الميزانية العامة للدولة)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 18- مشكور، سعود جايد، الحلو، عقيد حميد جابر، مبادئ المالية العامة و التشريع المالي في العراق، الطبعة الاولى، العالمية للطباعة والتصميم، المثنى، السماوة، الجمهورية العراقية، 2016.
- 19- المعارك، محمد عبد العزيز، شفيق، علي، اصول وقواعد الموازنة العامة مع الاشارة الى تطبيقات من المملكة ودول اخرى، طبعة الاولى، جامعة الملك سعود، الرياض، 2003.